

Distr.: General
31 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2022

6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022، نيويورك

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على "تمويل الانتعاش: تقييم تكويني لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ولتمويل أهداف التنمية المستدامة"

أولا - مقدمة

1 - أجرى مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، تقييما تكوينيا لاستجابة البرنامج الإنمائي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ولتمويل أهداف التنمية المستدامة، شمل الفترة من آذار/مارس 2020 إلى حزيران/يونيه 2021. واستكشف التقييم مدى قدرة البرنامج الإنمائي على دعم، وإلى أي مدى سيواصل دعم، الحكومات في تحقيق هذه الأهداف، وذلك في ضوء القيود والاحتياجات المالية والضريرية القائمة. وكان التقييم بمثابة إضافة جديدة إلى خطة عمل المكتب، وجاء استجابة لجائحة كوفيد-19 العالمية وللمساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي للتأهب والاستجابة والتعافي.

2 - وكان التقييم تكوينيا من حيث التصميم لأنه لا يزال من السابق لأوانه تقييم مواطن القوة والضعف في استجابة البرنامج الإنمائي للجائحة، ولا تزال الأزمة الناجمة عن الجائحة تتكشف. والهدف من التقييم هو تقديم أدلة للاسترشاد بها في التعديلات اللازمة لأجل التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025. وهو قد اشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية هي: (أ) تقييم الدعم المقدم في مجال السياسات قبل الجائحة لتمويل أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) وتقييم المشورة والدعم في مجال السياسات المالية والضريرية المتصلة بالجائحة؛ (ج) والنظر في تحقيق انتعاش منصف وصادق للبيئة ضمن سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسلم التقييم بأن الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان وقدرته على التأثير في القرارات محليا قد يقدهما الهيكل العالمي للإدارة المالية، ومن



ثم لا بد للإجراءات المتخذة محليا من أن تتعزز بإجراءات تُتخذ على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولهذا السبب، استعرض التقييم العمل العالمي الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي أثناء الجائحة، بما في ذلك مع المنتدى المعني بتمويل التنمية، ومجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين.

3 - وتأتي نتائج التقييم وتوصياته في الوقت الذي يقوم فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء الآليات المؤسسية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة، وهي بالتالي ستندرج ضمن هذه العملية خلال عام 2022. ولأول مرة، تتضمن الخطة الاستراتيجية تمويل التنمية باعتباره "عاملا تمكينيا" لتنفيذ الحلول الإنمائية الست التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي (وهي الفقر وعدم المساواة؛ والحوكمة؛ وبناء القدرة على الصمود؛ والبيئة؛ والطاقة؛ والمساواة بين الجنسين)، وذلك ضمن سياق ثلاثة اتجاهات للتغيير (التحول الهيكلي؛ وعدم ترك أحد خلف الركب، وبناء القدرة على الصمود). وتحدد الخطة كيف سيركز عمل البرنامج الإنمائي في مجال تمويل التنمية على دعم عملائه وشركائه في تعبئة المزيد من التمويلات ومواءمة التمويل العام والخاص الحالي، بما في ذلك إحداث "قفزة نوعية" تتيح استثمار تريليون دولار من الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة.

4 - ويرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا التقييم التكويني الأول لعمله في مجال تمويل أهداف التنمية المستدامة. وسيتم الاسترشاد بالنتائج والتوصيات في تنفيذ المبادرات الجارية الهادفة إلى زيادة القدرات وتعزيز النظم اللازمة لدعم هذا العمل. وما فتى البرنامج الإنمائي، منذ إنشاء مركز التمويل المستدام في عام 2019، يستند إلى المجالات التي تم تحديدها على أنها فعالة، وهو سيستخدم استنتاجات التقييم وتوصياته كأساس لتعزيز الدعم الذي يقدمه.

ثانيا - الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 واستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

5 - تواصل الحكومات والشركات والمجتمعات المحلية التعامل مع الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وقد اكتسبت الجائحة قوة في عام 2021، حيث اشتد سعيها بظهور نماذج متحورة من الفيروس. وعلى الصعيد العالمي، يقرب العالم من بلوغ 6 ملايين حالة وفاة مؤكدة بسبب كوفيد-19⁽¹⁾. ويستأثر اثنا عشر بلدا⁽²⁾ أكثر من 60 في المائة من هذه الوفيات. ويمكن أن تكون الحصيلة الفعلية أعلى بكثير لأنه لا يتم الإبلاغ بالكامل عن الوفيات داخل المجتمعات النائية أو الريفية التي تكون إمكاناتها ضئيلة أو معدومة في الوصول إلى المرافق الصحية⁽³⁾.

6 - وقدمت منظومة الأمم المتحدة، من خلال أفرقتها القطرية البالغ عددها 131 فريقا عاملا في 162 بلدا وإقليما، المساعدة إلى السلطات الوطنية في وضع خطط التأهب ضمن مجالي الصحة العامة والاستجابة الاجتماعية والاقتصادية. ومنذ نيسان/أبريل 2020، يجري تقديم الدعم من خلال خمس ركائز للعمل ترد ضمن

(1) لوحة معلومات منظمة الصحة العالمية بشأن فيروس كورونا، 6 آذار/مارس 2022.

(2) هذه البلدان هي: الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، والبرازيل، وبيرو، وفرنسا، وكولومبيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

(3) تقدر منظمة الصحة العالمية أنه لا يتم، قبل كوفيد-19، الإبلاغ لدى السلطات المحلية بحوالي ثلثي الوفيات العالمية (38 مليونا حالة وفاة تقريبا) ولا يتم تسجيل الإصابات.

إطار الأمم المتحدة العالمي للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19، وهي: (أ) تعزيز النظم والخدمات الصحية؛ (ب) وحماية الناس والخدمات الأساسية؛ (ج) والاستجابة والانتعاش الاقتصاديان، بما في ذلك حماية الوظائف وسبل العيش والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (د) والاستجابة على مستوى الاقتصاد الكلي؛ (هـ) والتماسك الاجتماعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

7 - وتكمل الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية استجابة الأمم المتحدة الصحية، التي تقودها منظمة الصحة العالمية، والاستجابة الإنسانية، التي يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد عهد الأمين العام إلى البرنامج الإنمائي بدور الريادة الفنية في الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد القطري، ودعم المنسقين المقيمين عبر الاستفادة من المنظومة الأوسع لتطوير وتنفيذ الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية⁽⁴⁾.

8 - وبالتشاور مع الحكومات، ساعدت أفرقة الأمم المتحدة القطرية على إعداد 121 خطة من خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية التي تشمل 139 بلداً. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022، يجري إدماج هذه الخطط ضمن أطر الأمم المتحدة الحالية للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتنعكس الخطط نهجاً شاملاً ومنسقاً تتبعه أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتعمل بموجبه مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتوفير إطار استجابة مشترك يتماشى مع الخطط والأولويات الحكومية.

9 - وحتى الآن، ساعد البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، على إجراء أكثر من 150 تقييماً للأثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة في 100 بلد، وذلك غالباً بالاشتراك مع المؤسسات المالية⁽⁵⁾ الدولية والاتحاد الأوروبي وسائر الأطراف الشريكة، وشمل ذلك إجراء تقييماً سريعة ومتعمقة للقطاعات الاقتصادية والفئات السكانية المتضررة، في ضوء استمرار تطور الحالة⁽⁶⁾. وتبرز تقييماً عديدة أن الطريق إلى الانتعاش يعتمد إلى حد كبير على الطريقة التي يندمج بها الاقتصاد في سلسلة القيمة العالمية، وعلى مدى الافتقار إلى التنوع الاقتصادي، ونسبة الاعتماد على النقد الأجنبي، والاعتماد على السلع الأساسية، ومستويات ديون البلدان، وتبعات التصنيفات الائتمانية السيادية على تحقيق انتعاش اقتصادي سريع. ويكتسي تقييم آثار أزمة كوفيد-19 على المجتمعات والاقتصادات والفئات الضعيفة بعداً جوهرياً في إرشاد وتكييف استجابات الحكومات والجهات الشريكة من أجل التعافي من الأزمة وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

10 - ويواجه البرنامج الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية تحدياً هائلاً في مساعدة البلدان على مواجهة التراجع المسجل في نسق التقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية البشرية الشاملة، وذلك بالاستناد إلى الدروس المستفادة خلال الجائحة. وفي هذا الصدد، ستحدد بعض العناصر الرئيسية معالم طريق المضي قدماً. وستظل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، الآن وأكثر من أي وقت مضى، بمثابة البوصلة العالمية. فالخيارات التي تتبناها البلدان حالياً ستشكل نسق تعافيتها، ومن

(4) جهود الأمم المتحدة في التصدي الشامل لجائحة كوفيد-19: إنقاذ الأرواح، حماية المجتمعات، التعافي بشكل أفضل، أيلول/سبتمبر 2020.

(5) في معظم الحالات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(6) العديد من تقييماً الأثر الاجتماعي والاقتصادي يستفيد أيضاً من التقنيات الرقمية الجديدة، مثل بيانات الهاتف المحمول، وذلك من أجل الوفاء بمتطلبات التباعد الاجتماعي.

ثم لا بد من القيام بالاستثمارات الصحيحة. ومن الأهمية بمكان مواصلة التركيز على مواطن الضعف وعلى المخاطر المتعددة الأبعاد من أجل بناء القدرة على الصمود. وقد يؤدي تقلص الحيز المالي والحيز المدني إلى احتمال عدم تحقيق انتعاش شامل وصادق للبيئة، ولذا من المهم الأخذ بنهج متكامل في تمويل الاستجابة للجائحة والتعافي منها.

11 - وبالنسبة لمعظم البلدان، هناك حالياً خياران مطروحان هما: خيار "افعل كل ما يلزم" المتاح للاقتصادات المتقدمة القادرة على تمويل العجز الضريبي والمالي المرتفع في عام 2022 من خلال الديون منخفضة الفائدة؛ وخيار "افعل كل ما هو ممكن" المتاح في معظمه للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا تستطيع الحصول من الأسواق الدولية على أسعار فائدة منخفضة، وهي بالفعل في ضائقة مالية. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، لن يكون هناك هامش تصرف في المجال المالي إلا من خلال المتاعب، أو التشفير، أو الصرامة المالية، أو تسهيل الديون.

12 - ومن المتوقع أن تمتد أزمة الديون إلى الأسواق المالية، بما في ذلك الجهات المستثمرة المؤسسية والتدفقات التي تشكل موضع اهتمام تمويل التنمية. وتعمل الاقتصادات المتقدمة والنامية على تحويل الموارد المالية إلى النفط والفحم وإلى أي مسارات سريعة تعيد تنشيط النمو الاقتصادي، بما يؤدي إلى التحول الهيكلي في المستقبل. ويظهر أحد تقييمات الإنفاق على التعافي أنه من جملة المبلغ المستثمر في تحقيق الانتعاش وقدره 18,16 تريليون دولار، يمكن اعتبار نسبة 31,2 في المائة منه فقط بمثابة إنفاق على المشاريع المراعية للبيئة⁽⁷⁾. ولكن مع تزايد عدد الحكومات التي تتعهد ببلوغ مستقبل محايد من حيث الكربون بحلول عام 2050، من المرجح أن يشكل ذلك بداية نهاية حقبة من النموذج الاقتصادي العالمي القائم على الوقود الأحفوري في حفز النمو.

13 - ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 5,9 في المائة في عام 2021 و 4,9 في المائة في عام 2022⁽⁸⁾، مع ارتفاع خسائر الناتج بالنسبة للاقتصادات النامية بسبب تباطؤ طرح اللقاحات وانخفاض حزم التحفيز المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة. وهناك بالفعل تباين كبير في الانتعاش الاقتصادي، مع تزايد أوجه عدم المساواة حتى مع استمرار الجائحة في العصف بالبلدان.

ثالثاً - تحديات تمويل التنمية وأهداف التنمية المستدامة

14 - سجل إجمالي صافي الثروة العالمية نمواً مرة أخرى في عام 2021 ليصل إلى مبلغ غير مسبوق قدره 431 تريليون دولار⁽⁹⁾، ومع ذلك ارتفع عبء الديون في معظم البلدان النامية مع زيادة الاقتراض لتغطية الخسائر الكبيرة المترتبة على الجائحة. وارتفعت مستويات الاقتراض في البلدان المنخفضة الدخل بنسبة

(7) يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه بتنسيق وتقييم سياسة الإنفاق المالي المتعلقة بكوفيد-19 في 50 اقتصاداً راندا (ستضاف بلدان أخرى إلى هذه القائمة) من أجل معرفة الآثار المحتملة على البيئة والاقتصاد الاجتماعي (المصدر: المرصد العالمي للانتعاش). ويتم تقييم هذه السياسات من حيث "خضرتها" بناء على الآثار المحتملة على المدى الطويل والقصير (مثل انبعاثات غازات الدفيئة، وتلوث الهواء، وعدم المساواة، وما إلى ذلك). وتركز البيانات على الإنفاق على "الانتعاش" بدلاً من الإنفاق على "الإقراض".

(8) صندوق النقد الدولي، 2021. آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي أثناء الجوائح - الشواغل الصحية، وانقطاعات الإمداد، وضغوط الأسعار. واشنطن العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر.

(9) Boston Consulting Group، 'Global Wealth 2021: When Clients Take the Lead', June 2021

12 في المائة لتصل إلى مستوى قياسي قدره 860 مليار دولار، فيما سجلت أرصدة الديون الخارجية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مجتمعة ارتفاعاً بنسبة 5,3 في المائة لتصل إلى 8,7 تريليون دولار⁽¹⁰⁾. ولئن سجل الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاشاً مع زيادة التدفقات إلى البلدان النامية ليصل إلى ما مجموعه 427 مليار دولار في النصف الأول من عام 2021، فإن الجائحة شهدت انخفاضاً كبيراً لهذا الاستثمار في الاقتصادات الأكثر ضعفاً: فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة 40 في المائة وإلى البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 31 في المائة⁽¹¹⁾، مما أدى إلى نسق غير متساوٍ في التعافي. وقد أدت الجائحة إلى زيادة احتياجات البلدان النامية السنوية من الاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتصل إلى 4,2 تريليون دولار⁽¹²⁾. ولا يزال انتعاش المشاريع الاستثمارية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة هشاً. فقد انخفض العدد الإجمالي لهذه المشاريع بنسبة 6 في المائة في البلدان النامية وبنسبة 50 في المائة في أقل البلدان نمواً⁽¹³⁾. وفي غضون ذلك، استمرت الاستثمارات في القطاعات كثيفة الكربون في الازدياد؛ فاعتباراً من عام 2021، يجري إنفاق 423 مليار دولار سنوياً على دعم الوقود الأحفوري، في حين يحتاج تمويل المناخ إلى النمو بشكل مستمر إلى حدود مبلغ قدره 4,35 تريليونات دولار بحلول عام 2030⁽¹⁴⁾.

15 - وقد أصبح من الواضح أكثر خلال الجائحة أن النظام المالي يقود العالم نحو مستقبل غير مستدام. فعملية صنع القرار الحالية بشأن الاستثمارات العامة والخاصة تؤثر سلباً على البيئة بشكل لا يمكن إصلاحه، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة ويسهم في التوترات الاجتماعية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأقل نمواً على حد سواء. وتميل عملية صنع القرار المالي نحو الأخذ بالاعتبارات قصيرة الأجل في تحديد المخاطر والعوائد، وهي لا تدمج بما فيه الكفاية الشواغل المتعلقة بالعوامل الخارجية. أما أهداف التنمية المستدامة فهي، باعتبارها مقياساً متفقاً عليه عالمياً للأهداف والمؤشرات والغايات الإنمائية، توفر إطاراً لاتخاذ القرارات بشأن الاستثمارات التي تسعى إلى التأثير وليس إلى الربح وحده. وعلى الرغم من أن الفجوة التمويلية قد اتسعت خلال الجائحة، فإن التحدي لم يكن أبداً مجرد كمية الموارد المتاحة، بل كان بالأحرى كيفية تحديد أولويات تخصيص الموارد نحو الاستثمار⁽¹⁵⁾. وهناك حاجة ملحة بوجه خاص

(10) البنك الدولي، "ارتفاع ديون البلدان منخفضة الدخل إلى مستوى قياسي قدره 860 مليار دولار في 2020"، بيان صحفي، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/10/11/low-income-country-debt-rises-to-record-860-billion-in-2020>. تم الاطلاع عليه في 20 آذار/مارس 2022.

(11) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2021: Investing in Sustainable Recovery*, June 2021.

(12) OECD, *Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2021: A New Way to Invest for People and Planet*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/e3c30a9a-en>

(13) UNCTAD, *Investment Trends Monitor*, Fact sheet, October 2021.

(14) Climate Policy Initiative. 2021. "Preview: *Global Landscape of Climate Finance 2021*" <https://www.climatepolicyinitiative.org/wp-content/uploads/2021/10/Global-Landscape-of-Climate-Finance-2021.pdf>

(15) وفقاً لتقرير مصرف كريدي سويس (Credit Suisse)، المعنون *الثروة العالمية 2020*، لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2020، بلغت ثروة الأسر المعيشية 379,2 تريليون دولار. بيد أن 20 في المائة فقط من هذه الثروة موجودة في البلدان النامية، التي تضم

إلى توجيه الموارد المتاحة إلى البلدان الأكثر تضررا من الجائحة (الدول الهشة، وأقل البلدان نمواً، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية) وإلى قطاعات الاقتصاد التي ستدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

16 - وهناك اضطرابات إيجابية في النظام المالي، لكنها لا تزال معزولة ومحدودة النطاق ولا تسير بالسرعة الكافية. ففي عام 2020، بلغت استثمارات الصناديق المشتركة والصناديق المتداولة في البورصة 288 مليار دولار في الأصول المستدامة⁽¹⁶⁾، أي بزيادة قدرها 96 في المائة عن عام 2019. ويشترط مديرو الأصول على الشركات التي يستثمرون فيها أن تكشف عن خططها في مجال بلوغ انبعاثات صفرية. وفي أسواق السندات، بلغت قيمة السندات الخضراء 354,2 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من عام 2021، وبلغ إجمالي إصدار السندات الخضراء والاجتماعية والانتقالية والمرتبطة بالاستدامة 767 مليار دولار⁽¹⁷⁾. وقد لوحظت تحركات إيجابية داخل الولايات القضائية التي وضعت لوائح تنظيمية تعزز الاستدامة (أنشأ الاتحاد الأوروبي تصنيفاً للتمويل المستدام من أجل معايرة الاستثمارات نحو التأثير المستدام)، وأيضاً في أوساط المستثمرين (يضم التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة 30 من كبار الرؤساء التنفيذيين الذين يدعمون مواعمة الاستثمار الخاص مع أهداف التنمية المستدامة). أما التمويل الرقمي فهو يفتح إمكانيات المزيد من الشمول المالي والشفافية. وقد مكنت عمليات السياسات الدولية، مثل مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده ومجموعة العشرين، من إجراء المزيد من المناقشات الرفيعة المستوى بشأن التمويل المستدام. فمجموعة العشرين أنشأت في عام 2020 فريقاً عاملاً معنياً بالتمويل المستدام، يتولى أمانته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك، لا تشكل هذه الاتجاهات الإيجابية التغيير المنشود، حيث لم تمثل السندات المرتبطة بالاستدامة بحلول نهاية عام 2021 سوى أقل من 1 في المائة من سوق السندات، التي تقدر بنحو 125 تريليون دولار عبر العالم (باستثناء الأوراق المالية)⁽¹⁸⁾. وعلاوة على ذلك، تتجاوز التدفقات المالية في معظمها أقل البلدان نمواً والدول الهشة التي هي في أمس الحاجة إلى تمويل التنمية المستدامة، والتي لا بد للمؤسسات المالية الإنمائية من التدخل فيها.

17 - وعلى الصعيد القطري، تتسم استراتيجيات التمويل، في جميع السياقات الإنمائية، بعدم الاتساق وعدم الاكتمال في صياغة التدابير اللازمة لتعبئة ومواعمة تدفقات التمويل العام والخاص من أجل تنفيذ خططها الوطنية في مجال تحقيق التنمية المستدامة. ولئن كانت الموارد العامة المحلية ستوفر الأساس الحاسم لتمويل الأولويات الإنمائية الوطنية، فإن جميع الموارد (المحلية والدولية، والعامة والخاصة) ستكون مطلوبة. وهناك حاجة إلى وجود استراتيجيات تمويل شاملة قائمة على إدراك المخاطر من أجل التصدي للتحدي المتمثل في التعجيل بتعبئة الموارد المحلية وضمان القدرة على تحمل الديون، مع التركيز في الوقت

84 في المائة من سكان العالم. وبحلول عام 2030، سيعيش ما لا يقل عن 46 في المائة من الفقراء المدقعين في مناطق متأثرة بالهشاشة والزاعات والعنف.

(16) البيانات اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2020. والصناديق المغلقة وصناديق الاستثمار مستتأة؛ ولكن صناديق سوق المال مدرجة. BlackRock, "Larry Fink's 2021 letter to CEOs", 2021.

(17) Climate Bonds Initiative, '2021 Already a Record Year for Green Finance with over \$350bn Issued!', 2 November 2021, <https://www.climatebonds.net/2021/11/2021-already-record-year-green-finance-over-350bn-issued>, تم الاطلاع عليه في 20 آذار/مارس 2022.

(18) Securities Industry and Financial Markets Association, 'SIFMA Research Quarterly - 4Q21', January 2022.

نفسه على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والاحتيال الضريبي والتهرب الضريبي، وأيضاً على تعبئة التحويلات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. أما المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تكتسي أهمية حاسمة في حالات الأزمات وفي البلدان المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، فستظل بالنسبة للعديد من البلدان مصدراً هاماً إذا تمت تعبئته كعامل حفز مع هذه التدفقات الأخرى. فالحكومات، وهي تتقدم نحو عام 2030، تدرك الآن جيداً مدى هشاشة كل التدفقات المالية أمام الصدمات الخارجية. ولقد كان هناك ارتفاع كبير في مستويات الديون داخل جميع السياقات الإنمائية، بما يقلل من الحيز المالي ويدعو إلى منح أولوية أقوى لمسألة تحصيل التمويل من جميع المصادر. وهناك طلب متزايد على تحسين صياغة استراتيجيات التمويل التي تزيد من قدرة الاستثمارات العامة والخاصة على الصمود في وجه الصدمات، ومع ذلك ليس هناك سوى عدد قليل من البلدان التي وضعت لهذا الغاية استراتيجيات تمويل شاملة قائمة على إدراك المخاطر. وفي كثير من الحالات، لا تكون سياسة التمويل عبر مختلف التدفقات متنسقة ولا متماشية مع التنمية المستدامة.

18 - وكما ورد آنفاً، فإن التحدي القائم اليوم في وجه تمويل أهداف التنمية المستدامة ليس مسألة نقص في الأموال. بل المسألة منهجية وأعمق بكثير من مجرد سدّ أي فجوة مالية. فتمويل أهداف التنمية المستدامة يتطلب تحولات كبيرة في النظام المالي العالمي وداخل الكيانات التي تمتلك التدفقات والمعاملات المالية أو تديرها أو تنظمها. وهو يتطلب أيضاً إعادة توجيه الكيفية التي تتفاعل بها الجهات المستثمرة والشركات والحكومات وذلك من أجل إنشاء نظام يحقق النتائج ضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

19 - وفي هذا السياق، وضمن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، يحدد البرنامج الإنمائي تمويل التنمية كعامل تمكين في توسيع نطاق الأثر الإنمائي، ويقترح "قفزة نوعية" تتيح استثمار أكثر من تريليون دولار من النفقات العامة ورأس المال الخاص في أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁹⁾. وكما جاء في الخطة، فإنّ "تعبئة التمويل على نطاق واسع تشمل العمل مع الشركاء لاتخاذ نهج حافظة تهدف إلى تحقيق أهداف تحويلية طويلة الأجل وإقامة تعاون أقوى بين القطاعين العام والخاص" (DP/2021/28، الفقرة 70). ويعمل البرنامج الإنمائي بالفعل على زيادة إدماج تمويل التنمية ضمن أساليب عمله الخاصة، ولذلك فهو قد رحب بالتقييم.

رابعاً - النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها التقييم

20 - يرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنتائج التقييم لأنها تهدف إلى تقديم أدلة تنير السبيل أمام إدخال التعديلات اللازمة لتنفيذ لخطة الاستراتيجية بنجاح، وكذلك إلى تحسين عمله بشأن التعافي من كوفيد-19، الذي لا يزال جهداً مستمراً. ويسر البرنامج الإنمائي أن يلاحظ النتائج الإيجابية التي توصل إليها التقييم فيما يتعلق بمساهمته في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، فضلاً عن الاعتراف بدوره القيادي المميز في العديد من مجالات تمويل أهداف التنمية المستدامة، وبالتقدم الذي أحرزه في عمله بهذا الشأن.

21 - ويحيط البرنامج الإنمائي علماً بالتوصية 1 ويرحب بالنتيجة 6 التي توصل فيها التقييم إلى ما يلي: "الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 حددت 'قفزة نوعية' جريئة لتشجيع

(19) وهو ما يشمل تأثيراً على نسبة 0,26 في المائة من الأصول المالية العالمية البالغة 379 تريليون دولار، وذلك وفقاً للتوقعات العالمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمويل التنمية المستدامة لعام 2021: طريقة جديدة للاستثمار من أجل الناس والكوكب.

استثمار أكثر من تريليون دولار من النفقات العامة ورأس المال الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالعمل مع الحكومات والوكالات الدولية والقطاع الخاص لتعبئة التمويل على نطاق واسع“.

22 - وقد بين البرنامج الإنمائي هذه “الفقرة النوعية” باعتبارها هدفا مشتركا يتعين تحقيقه بالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الأطراف الشريكة للأمم المتحدة. ومن ثم، فقد شرع في وضع خريطة طريق لهذا المسعى باتباع نهج ذي مسارين للعمل مع الأطراف الشريكة من أجل: (أ) تعبئة تمويل إضافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) إعادة مواءمة الموارد الحالية مع أهداف التنمية المستدامة⁽²⁰⁾. ولئن كانت الرافعة المالية ستتحقق من خلال العمل المتعلق بتعبئة الموارد المحلية، وسندات الدين، ونهج التمويل المختلط، فإن المواءمة المالية ستمضي قدما من خلال الإصلاحات السياساتية والمؤسسية، بما في ذلك من خلال استيعاب القطاع الخاص للمعايير والتصنيفات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، واستيعاب الحكومات لتصنيفات الميزانية المتصلة بهذه الأهداف. ومن أجل حشد كوكبة الشراكات اللازمة لتحقيق هذه “الفقرة النوعية”، سيضع البرنامج الإنمائي خريطة طريق واضحة لما يلي: (أ) الدعوة والاتصالات؛ (ب) وتنمية قدرات المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي تشيا مع مجموعة موحدة من الخدمات المالية التي يقدمها البرنامج من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) وتتبع مساهمة البرنامج في المواءمة المالية وفي رصد الرافعة المالية.

23 - وفي هذا الصدد، يحيط البرنامج الإنمائي علما بالتوصية 2 ويسره أن تتم التوصية أيضا بالعمل الجاري بالفعل من أجل استقاء الخدمات والأدوات من مختلف المشاريع والبرامج وتوحيدها ضمن مجموعة من العروض على نطاق المؤسسات. وسيواصل هذا العمل كجزء من تنمية قدرات المكاتب القطرية المشار إليها فيما يتعلق بالتوصية 1. ويلاحظ البرنامج الإنمائي أن فريق التقييم قد حدد ثلاثة مجالات حاسمة للتحليل تختلف عن مجالات عمله السبعة. وهو يسلم بأن زيادة التوحيد ضمن مجالات العمل السبعة هذه قد توضح النهج الذي يأخذ به. ولكنه يرى مع ذلك أن مسارات التحليل الثلاثة التي يستخدمها المقيّمون تغفل عن المجالات الحاسمة التي يسعى البرنامج الإنمائي إلى تحقيقها. فالبرنامج الإنمائي، وأولا، من المناصرين والداعمين للنهج المتكاملة للتمويل التي تجمع بين مختلف مصادر التمويل العام والخاص؛ وهو ثانيا من المناصرين والداعمين لإجراء المزيد من الإصلاحات التي تربط ربطا أفضل جميع مصادر التمويل بالآثار الإنمائية، ولا سيما من خلال إدارة وقياس “تأثير أهداف التنمية المستدامة“.

24 - ولا بد من التنويه إلى أن تركيز التوصية 2 على القطع مع أطر الموارد المتوافقة مع المشاريع لا يمكن المضي فيه قدما إلا في إطار التحدي المؤسسي الأكبر المتمثل في تحقيق التوازن المناسب بين التمويل من الموارد العادية (الأساسية) والتمويل من الموارد الأخرى (غير الأساسية)، الذي يثيره البرنامج الإنمائي بالفعل في الحوارات مع الدول الأعضاء.

25 - وفيما يتعلق بالتوصية 3 والنتائج المرتبطة بها، يرحب البرنامج الإنمائي ترحيبا خاصا بالاستنتاج 8 الذي جاء فيه ما يلي: “دعم البرنامج الإنمائي لتمويل أهداف التنمية المستدامة شمل القيام بدور رئيسي في دعم وتنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة، بما من شأنه أن يسد فجوة هامة في التخطيط وفي رصد مخصصات الميزانية لأهداف التنمية المستدامة“.

(20) “إعادة المواءمة“ تعني توليد تأثيرات جديدة أو معززة من الاستثمارات الحالية، في حين أن “التعبئة“ تتعلق بالموارد الجديدة التي يتم استثمارها من قبل طرف خارجي. أما عبارة “الحشد“ فتعني موارد جديدة تعود مباشرة لفائدة الكيان الذي يحشدنا.

26 - وخلال فترة الجائحة، واجه البرنامج الإنمائي زيادة كبيرة في طلبات الدعم المقدمة من الحكومات الراغبة في إنشاء أطر تمويل وطنية متكاملة تكون بمثابة أطر لتعبئة جميع مصادر التمويل - العامة منها والخاصة والدولية والمحلية - ومواءمتها مع استراتيجياتها لتحقيق التنمية المستدامة ومع خططها في مجال تحقيق الانتعاش. وقد شرعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج الإنمائي في مساعدة 16 بلدا في عام 2019، وهما يدعمان الآن في عام 2022 أكثر من 70 بلدا. وفيما يتعلق بالتوصية 3، صحيح أن هناك فرصة لتوضيح نهج أطر التمويل الوطني المتكامل. فالبرنامج الإنمائي يقوم باستخلاص الدروس من البلدان وهي تضيي قدما في العمل بهذه الأطر؛ وهو حريص على أن يكون ذلك مفيدا للتوجيهات العالمية التي يجري تطويرها برعاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وسيكون تحديد الأولويات بالنسبة لأدوات مالية بعينها - سواء كانت عامة أو خاصة - محور تركيز وزارات المالية وشركائها الذين سيضعون استراتيجيات التمويل خلال الأشهر والسنوات المقبلة. ومن المؤكد أن البرنامج الإنمائي - شأنه في ذلك شأن الجهات الشريكة الأخرى - سيوفر خيارات للحكومات لكي تتظر في إدراج أدوات التمويل والإصلاحات كالمسندات السيادية وتوسيم الميزانيات (على سبيل المثال لا الحصر). وسيقدم البرنامج الإنمائي للحكومات خيارات في مجال السياسة العامة لكي تتظر فيها ضمن ما يتعلق مثلا بالإنصاف وعدم ترك أحد خلف الركب، وذلك على الرغم من أن مسألة التنمية الوطنية تعود في نهاية المطاف إلى الحكومات في ضبطها ضمن خططها الإنمائية الوطنية. ومن أجل المساعدة في التقدم بهذه المسألة، يعكف البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد الأوروبي وحكومتى إيطاليا والسويد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على إطلاق مرفق لإطار التمويل الوطني المتكامل من أجل وضع موارد تقنية ومالية يمكن للبلدان أن تطلبها من أجل المضي قدما في تنفيذ أطرها المالية. وأخيرا، وفيما يتعلق بالاقتراح (الوارد في التوصية 3) الداعي إلى ربط إطار التمويل الوطني المتكامل ربطا قويا بنهج التمويل الإنمائي الأخرى لضمان تحقيق أوجه التآزر، انطلاقا من العمل بشكل ملموس على تكون أطر التمويل الوطني المتكاملة منطوية جميعها على الدعم الذي يقدمه الوعد المناخي للمساهمات المحددة وطنيا ولاحتياجات هذه المساهمات من الميزنة والتمويل، يدعم البرنامج الإنمائي بالفعل البلدان التي قامت بذلك (وفقا للبيانات المستمدة من لوحة معلومات أطر التمويل الوطني المتكاملة لعام 2021، يمثل تغير المناخ أو الطاقة أولوية في ثلثي استراتيجيات التمويل المدعومة من خلال عملية إطار التمويل الوطني المتكامل)، وهو سيعمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومع الجهات الشريكة الأخرى لوضع إرشادات بشأن تعميم مراعاة المناخ في الأطر المتكاملة.

27 - ويسلم البرنامج الإنمائي بالتوصية 4، والإدارة يسرها أن يكون العمل مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مفتشي الضرائب بلا حدود قد أسهم بالفعل في تعبئة إيرادات ضريبية إضافية تتجاوز 1,5 مليار دولار، غير أنها تتفق أيضا مع النتيجة 11 بأن أثر هذا العمل قد يتسع نطاقه أكثر. والبرنامج الإنمائي ما فتئ بالفعل ينفذ التوصية الداعية إلى توسيع نطاق طموحه بشأن تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال صياغة عرض معزز بشأن الضرائب ومن خلال النظر في قضايا الإنصاف والاستدامة البيئية عن طريق مبادرة جديدة بعنوان "الضرائب من أجل أهداف التنمية المستدامة".

28 - ويتفق البرنامج الإنمائي في الرأي مع التوصية 5. وهو سيواصل، بناء على ما جاء في التقييم، صياغة عرضه المميز بشأن أدوات الدين السيادية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. ففي إطار هذا العرض، سيزداد تعزيز الصلات مع العمل الأوسع الذي ينفذه البرنامج الإنمائي في مجال المالية العامة،

بما في ذلك ترميز الميزانية وتتبعها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وفيما يخص ربط نظم الإبلاغ الوطنية بنظم الإبلاغ المعززة للاستثمارات في البيئة وفي المسائل الاجتماعية والحوكمة، يدرك البرنامج الإنمائي الحاجة إلى تجاوز الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، الذي يواجه بالفعل تحديا بسبب افتقاره إلى المتانة في ربط الاستثمار بالأثر. فلا بد من استحداث أداة أقوى محورها التكامل والتركيز على الممارسة والإدارة من أجل الاستفادة بالكامل من الفرص التي يجلبها الاستثمار في البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، مع العمل في الوقت نفسه على تبييد الشواغل المتعلقة "بالتنمية الأخضر" و "التنمية بشأن أهداف التنمية المستدامة"، عبر تمهيد الطريق نحو الاستثمار المتوافق مع هذه الأهداف. وسيواصل البرنامج الإنمائي دعم استيعاب "معايير تحديد أثر أهداف التنمية المستدامة" من أجل السعي إلى تحقيق النتائج التي يوصي بها التقييم. وقد طبقت هذه المعايير بالفعل من جانب الحكومات والمؤسسات المالية التي استخدمتها في إصدارها للسندات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة (مثل مصرف التنمية الجديد في الصين وفي إندونيسيا). وسيواصل البرنامج الإنمائي تزويد مصدري السندات بالمعايير من أجل تعزيز نزاهة أسواق السندات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة وتجنب "التنمية"، على أن يتم إيلاء اهتمام خاص للدعوة بوضوح إلى الدور الفريد للمعايير وإلى خصائصها وتطبيقها باعتبارها متميزة عن مبادرات الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة.

29 - ولا بد، في هذا الصدد، من الإشارة إلى أن التقييم يسيء فهم معايير أثر أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. فالمعايير تذهب إلى أبعد من مجرد الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة حيث تحرص على أن تكون الإدارة الداخلية وعمليات صنع القرار بشأن الاستثمارات متسقة مع أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن جميع "النهج الأخرى المعتمدة في صنع القرارات وفي الإدارة"، التي يرى التقرير (الاستنتاج 12) أن المعايير تكررها فيما يبدو، ليست أدوات مركزة على الإدارة وهي لم توضع في إطار أهداف التنمية المستدامة. بل هي إما مبادئ رفيعة أو معايير في مجال الإفصاح⁽²¹⁾. أما معايير أثر أهداف التنمية المستدامة فهي في الواقع المعايير الوحيدة في السوق التي تتعامل مع "الممارسة" أو مع "صنع القرار"، والتي تأخذ في الاعتبار الترابط بين الأهداف، مما يجعلها أفضل بديل لبناء "أنظمة الإبلاغ القوية" التي يدرك التقييم أنها يمكن أن "تزيد من طلب المستثمرين على السندات ذات الصلة [بالأهداف]" (التوصية 5). وبعبارة أخرى، تركز معايير أثر أهداف التنمية المستدامة على اتخاذ القرارات الإدارية وعلى كيفية مراعاة المؤسسات للاستدامة وللتنازلات ضمن عملية صنع القرار من أجل تحسين تأثيرها الصافي. ومن خلال التركيز على العملية وعلى كيفية اتخاذ القرارات، تساعد تلك المعايير على تعويض بعض أوجه القصور في "نظم التتبع المنعزلة في الإبلاغ عن الأهداف"، التي "يمكن أن تحجب وتقلل من شأن الآثار الطويلة الأجل"، مثلما يذكر التقييم بحق (الفصل 2). وأخيرا، ومن خلال الحرص على تكامل الأهداف بواسطة عملية صنع القرار وعدم اعتبارها بمثابة متطلبات لإعداد التقارير لا غير، يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويبين أن إدارة

(21) المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، على سبيل المثال، تسرد ببساطة كيفية ارتباط معاييرها بكل هدف من الأهداف. وباستثناء معايير أثر أهداف التنمية المستدامة، تُعنى الأدوات المدرجة في مبادئ الاستثمار المسؤول بتقييم الأثر وبالمقاييس والإبلاغ. ويشمل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة كل جوانب الاستدامة على مستوى المؤسسات وهو لا يركز على أهداف التنمية المستدامة، في حين تركز مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المبادئ الموجهة إلى المصارف وشركات التأمين والمستثمرين. أما "بوصلة أهداف التنمية المستدامة" التابعة للمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة فهي دليل للشركات حتى توائم استراتيجياتها مع الأهداف وتقيم مساهمتها وتديرها. وأخيرا، تهدف أداة مبادرة مؤسسة الإبلاغ العالمي إلى دمج الأهداف ضمن عملية الإبلاغ.

أثر أهداف التنمية المستدامة مسألة ممكنة على نطاق الأسواق - مما يدعم الخروج من دائرة الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وما يمثله هذا الإبلاغ من مخاطر بشأن "التمويه الأخضر" و "التمويه بشأن الأهداف"⁽²²⁾. لذلك، سيواصل البرنامج الإنمائي العمل مع جميع الجهات الفاعلة في السوق من أجل اعتماد تلك المعايير .

30 - وتحيط الإدارة علما بالتوصية 6 وتؤكد على أن البرنامج الإنمائي بصدد وضع خريطة طريق للجمع بين التمويل من القطاعين العام والخاص، وإزالة مخاطر الاستثمار بالقدر المطلوب لأجل ربط 500 مليون شخص بنظم الطاقة على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي تعهد شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، كليهما⁽²³⁾. وسيتم وضع خارطة الطريق بالاشتراك مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ومع أطراف شريكة أخرى. وسيستند ذلك إلى حافطة التمويل المناخي الكبيرة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باعتدادات قدرها 1,9 مليار دولار في 150 بلدا)، ولا سيما برنامج الشبكة المصغرة في أفريقيا. وسيتم ضبط خارطة الطريق وإثبات الجدوى من أجل تصميم مرفق تمويل مختلط جديد للحصول على الطاقة ولإستخدام الكهرباء بشكل إنتاجي أخضر. وسيسعى هذا المرفق إلى توفير الآليات المالية المناسبة لإزالة المخاطر حتى يتم الدفع بنسق الاستثمار على نطاق واسع والمساهمة في سد النقص الحاصل في الإمداد بالطاقة.

31 - وعملا بالتوصية 7، يسعى البرنامج الإنمائي إلى الاضطلاع بدور ترويجي أقوى وأكثر استراتيجية في التأثير على سياسات تمويل التنمية من خلال تفاعله على الصعيد العالمي مع الوكالات المتعددة الأطراف ومع المنتديات الحكومية الدولية. وسيواصل البرنامج الاستثمار في المسار التمويلي لمجموعة العشرين من خلال الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام. وقد روج البرنامج الإنمائي بنجاح إلى إنشاء هذا الفريق في عام 2021، وهو قد خصص بالفعل، وبصفته أمانة الفريق، موظفين على الصعيدين العالمي والقطري من أجل دعم هذا العمل. وسيزيد البرنامج الإنمائي أيضا من تفاعله مع المؤسسات المالية الدولية بشأن وضع سياسة مالية استراتيجية، بما في ذلك من خلال فريقه المعني بالمؤسسات المالية الدولية والفريق المعني بالمشاركة في السياسات الاستراتيجية. وسيواصل البرنامج الإنمائي دعوة مختلف الوحدات إلى مناصرة مسألة وضع سياسات مالية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وكما سبق بيانه في الرد على التوصية 1، سيتم دعم هذه المسألة أكثر بوضع خريطة طريق نحو بلوغ "الفقرة النوعية" للمنظمة، التي تشجع على استثمار تريليون دولار من الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بوجه خاص على ما يلي: (أ) الدعوة والاتصالات؛ (ب) وتنمية قدرات المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي تمشيا مع مجموعة موحدة من الخدمات المالية التي يقدمها البرنامج من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) وتتبع مساهمة البرنامج في المواعمة المالية وفي رصد الرافعة المالية.

(22) يشكل الإبلاغ الخارجي جزءا هاما من الصورة العامة، لكنه لا يساعد بمفرده على التحرك نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر البيانات الواردة في الفرع المخصص من الفصل 4 من تقرير التقييم المتعلق بالاستثمار البيئي والاجتماعي والحكومي). فالممارسة الإدارية الجيدة تسبق الإبلاغ الخارجي الجيد وينبغي أن تكون بمثابة مؤشر رئيسي للأداء في المستقبل، في حين أن الإبلاغ الخارجي غالبا ما يكون بمثابة نظرة إلى الوراء. وتركز معايير أثر أهداف التنمية المستدامة على الحاجة إلى دمج الاستدامة ضمن أنظمة الإدارة الداخلية التي تركز على تحسين التأثير الإيجابي الصافي، الذي بدوره سيدعم إعداد تقارير خارجية ذات جودة أفضل.

(23) United Nations, 'Summary Of The Ministerial Thematic Forums For The High-Level Dialogue on Energy', June 2021

32 - ويتضمن المرفق تفاصيل رد البرنامج الإنمائي والإجراءات المحددة التي سيتخذها استجابة للتوصيات وتعزيزا لعمله المتعلق بتمويل التنمية والاستجابة لجائحة كوفيد-19.

خامسا - الماضي قدما في تمويل أهداف التنمية المستدامة ضمن سياق الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025

33 - في الرسالة 15 من رسائل الموجز، يسلم التقييم بأن توحيد عرض التمويل المقدم من البرنامج الإنمائي ضمن إطار مركز التمويل المستدام قد أوجد مبررا مساعدا على تحسين التنسيق. كما يسلم التقرير (في الموجز التنفيذي) بأن المركز هو بمثابة منتدى بالغ الأهمية في الوفاء بالتزامات البرنامج الإنمائي بشأن تمويل التنمية (النتيجة 7). ويذكر التقرير أيضا أن البرنامج سيستفيد من وجود خريطة طريق استراتيجية للتمويل الإنمائي (التوصية 1)، من شأنها أن تحدد النهج المميزة والقيمة المضافة للبرنامج الإنمائي، وأن تضبط أولويات واضحة مدعومة بمخصصات من الموارد. ويمكن لخريطة الطريق هذه، الموضوعية لدعم الخطة الاستراتيجية، أن تعالج العديد من المشاكل التي حددها التقييم.

34 - وكما هو مسلم به في التقييم، حقق البرنامج الإنمائي منذ إنشاء مركز التمويل المستدام (في عام 2019)، تقدما كبيرا في عمله فيما يتعلق بتمويل أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، تحدد الخطة الاستراتيجية الحالية تمويل التنمية باعتباره قدرة من القدرات التمكينية الثلاث وأحد النهج التي تستطيع توسيع نطاق الأثر الإنمائي (إلى جانب الابتكار الاستراتيجي والرقمنة). وبما أن الخطة تتضمن "فترة نوعية" لتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في أهداف التنمية المستدامة، شرع البرنامج الإنمائي في وضع خريطة طريق لهذا المسعى، على النحو المفصل في الفرع السابق.

35 - ويعمل البرنامج الإنمائي مع جهات شريكة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل توفير الكفاءات والقدرات اللازمة لتوفير استثمارات بمبلغ تريليون دولار في الأهداف بحلول عام 2025، من التمويلات العامة والخاصة. ويكتسي هذا الحجم من الطموح أهمية حاسمة في التعجيل بإحراز تقدم في عقد العمل.

36 - وسيستخدم البرنامج الإنمائي شراكاته للجمع بين جمهور عريض ملتزم بإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن صميم عملية صنع القرار المالي. وسيحرص البرنامج، من خلال العمل على نطاق المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص، على أن تسترشد عملية صنع القرار المالي بقيم وروح خطة عام 2030 وبكل غاية من غايات تلك الأهداف. وسيركز البرنامج الإنمائي بشكل خاص على مواءمة التمويل مع المساواة بين الجنسين كعامل تمكين حاسم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو سيكتف بمشاركته في عملية السياسات الدولية الحاسمة وتفاعله مع الجهات الشريكة الرئيسية من أجل ضمان إدراج الأهداف في صميم إصلاحات النظام المالي العالمي. وسيستفيد البرنامج الإنمائي من الشراكات في تعزيز دمج الاستدامة ضمن نواحي المنظومة المالية (بما في ذلك مع المصارف المركزية والتجارية، والأعمال التجارية الكبرى، والبورصات، والتأمين، ووزارات المالية، والهيئات التنظيمية، وما إلى ذلك) لبناء توافق في الآراء بشأن إطار مشترك لصنع القرارات المالية يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وسيحرص البرنامج على أن تكون تجارب البلدان ومنظورات المجتمعات المهمشة ممثلة في العملية الدولية، والعكس صحيح، وذلك بما يعزز تنفيذ السياسات على الصعيدين الإقليمي والقطري.

37 - وسيقدم البرنامج الإنمائي تطبيق مجموعة متماسكة من منهجيات أثر أهداف التنمية المستدامة على أسواق رؤوس الأموال وعلى المالية العامة وتعبئة الإيرادات المحلية. فإلى جانب بناء قاعدة عريضة ملتزمة بهذه الأهداف، كجزء من عملية صنع القرار المالي، سيستثمر البرنامج في الأدوات والخدمات التي تدعم التنفيذ. وعلى سبيل المثال، سيكون دعم البرنامج الإنمائي لطرح أدوات الدين السيادية الموجهة نحو تحقيق الأهداف سائرا جنبا إلى جنب مع المساعدة على اتباع نهج متنسق إزاء المعايير ذات الصلة المتعلقة بإدارة صناديق الأسهم الخاصة وصناديق المعاشات التقاعدية والمؤسسات والسندات. والعمل الرائد في مجال دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن أطر الميزانية والضرائب على الصعيد القطري سينير السبيل أيضا أمام تنسيق التوجيه الدولي والدعم التقني مع الجهات الشريكة. وبفضل وضع تصنيف مشترك لقياس الاستثمار المتوافق مع الأهداف، سيتسنى للقطاعين العام والخاص إجراء الحسابات الخاصة بالآثار، مما سيفضي في نهاية المطاف إلى التحول من التركيز على النية إلى التركيز على التأثير القابل للرصد.

38 - وسيواصل البرنامج الإنمائي تطوير مناهج التمويل على الصعيد القطري لتجميع الجهات الشريكة والعمل مع الحكومات من أجل تطوير وتحسين أطر التمويل الوطني المتكامل. وبفضل مصداقيته لدى القطاع الخاص وشراكته الطويلة الأمد مع الحكومات، سيساعد البرنامج الإنمائي على إجراء تعاون أقوى بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، وسيعمل على تناول المنظومة المالية على الصعيد القطري. وسيتعاون مع القطاعين العام والخاص من أجل إدماج الابتكارات المتصلة بالسياسات والأدوات والقرارات ضمن استراتيجيات التمويل التي تقودها البلدان، مستفيدا في ذلك من خبرات وأدوات الجهات الشريكة المهمة للغاية على الصعيدين الوطني والدولي.

39 - والبرنامج الإنمائي في وضع جيد ليس فقط لجلب انتباه القطاع المالي إلى أهداف التنمية المستدامة، ولكن أيضا لجلب انتباه التمويل إلى هذه الأهداف. وبعد عقود من الزمن في العمل على مساعدة البلدان على ولوج الصناديق الرأسمالية وفي ضوء العمل المنفذ مؤخرا بشأن تعزيز الاستثمار المؤثر، سيعمل البرنامج الإنمائي مع البلدان على مد خطوط استثمار تحصل بموجبها على التمويل من القطاعين العام والخاص بما يتماشى والأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بالتنسيق عن كثب مع الجهات الشريكة مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. أما عمل البرنامج الإنمائي مع الحكومات لتحديد أولويات الاستثمار العام بغية التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة فسيُستكمل بتفاعل أوسع وأعمق مع القطاع الخاص لتطوير فرص الاستثمار ذات الصلة، بما في ذلك توسيع نطاق نهج سبر ملامح الجهات المستثمرة واستحداث منصة عالمية لفرص الاستثمار. وستطلق التكنولوجيات الرقمية العنان لمصادر جديدة للتمويل (مثل التمويل الجماعي، والوصل بين الأطراف، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الاستثمار). وسيكون هناك تركيز خاص على تطوير خطوط الاستثمار داخل السياقات الإنمائية الأكثر صعوبة (مثل سياقات الأزمات، والبلدان المنخفضة الدخل، والدول الجزرية الصغيرة النامية).

40 - وسيطلب الأمر إجراء تغييرات داخل البرنامج الإنمائي إذا أُريد للمنظمة أن تكون قادرة على الاستجابة للتحديات العديدة الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وللصعوبة المحددة التي تواجه تمويل التنمية والتي سجلها التقييم⁽²⁴⁾. وعلى وجه الخصوص، يحتاج البرنامج الإنمائي إلى بناء

(24) مثل الانتكاسات غير المسبوقة في التنمية البشرية الناجمة عن الجائحة، والبيئة سريعة التغير، وغموض قطاع التمويل.

الكفاءات، وتعزيز القدرة على التوسع، والقيام بدور المحفز، وخدمة عملائه، ومواصلة التركيز على البلدان دون حرج.

41 - وأخيراً، ومن أجل السير قدماً بهذه الخطة، سيحتاج البرنامج الإنمائي إلى تكييف نهجه مع السياق، سواء على الصعيد القطري أو فيما يتعلق بالتغيرات غير المتوقعة التي قد تطرأ على الصعيد العالمي. وقد أثبتت الجائحة أهمية المرونة في تعديل النهج وتكييفها مع السياق.

التوصيات الرئيسية وردود الإدارة

التوصية 1 - الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي في مجال إحداث "قفزة نوعية" تتيح استثمار أكثر من تريليون دولار من النفقات العامة ورأس المال الخاص في أهداف التنمية المستدامة تتطلب وضع معالم واضحة لخريطة طريق استراتيجية.

جواب الإدارة:

يقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذه التوصية ويقر بالحاجة إلى خريطة طريق واضحة المعالم لإحداث "قفزة نوعية" تتيح تحصيل مبلغ 1 تريليون دولار. وهو سيمضي قدما بهذه المسألة ضمن سياق تفعيل التمويل الإنمائي بوصفه "عاملا تمكينيا" في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. والقفزة النوعية مصاغة كهدف مشترك يتم بلوغه بالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الشريكة للأمم المتحدة. وقد بدأ البرنامج الإنمائي بالفعل في وضع خريطة طريق لهذا المسعى باتباع نهج ذي مسارين، وبالعامل مع الجهات الشريكة من أجل: (أ) حشد تمويل إضافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) وإعادة مواءمة الموارد الحالية مع أهداف التنمية المستدامة. ولئن كانت الرافعة المالية ستتحقق من خلال العمل المتعلق بتعبئة الموارد المحلية، وسندات الدين، ونهج التمويل المختلط، فإن المواءمة المالية ستمضي قدما من خلال الإصلاحات السياساتية والمؤسسية، بما في ذلك من خلال استيعاب القطاع الخاص للمعايير والتصنيفات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، واستيعاب الحكومات لتصنيفات الميزانية المتصلة بهذه الأهداف. وسيتم ضبط خريطة الطريق من خلال مواصلة توحيد العروض والأدوات المالية الحالية للبرنامج الإنمائي (وهو ما يتماشى مع التوصية 2)؛ والتركيز على تعزيز القدرات مع إيلاء اهتمام خاص بالمكاتب القطرية التابعة للبرنامج (تمشيا أيضا مع التوصية 2)؛ وتوجيه رسائل أوضح لتوصيل النهج المتعلق "بالقفزة النوعية" إلى الجهات المعنية الداخلية والخارجية؛ واستحداث نظام لرصد التقدم المحرز في مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الفاعلة الأخرى في "القفزة النوعية". وسيتيح مركز التمويل المستدام وضع خارطة طريق من خلال العمل عبر جميع مكاتب البرنامج الإنمائي مع التركيز على المكاتب القطرية.

التتبع*		الوحدة أو الوحدات المسؤولة	تاريخ الإنجاز	الإجراء الرئيسي أو الإجراءات الرئيسية
الحالة (تاريخ البدء أو الانتهاء أو بدون تاريخ استحقاق)	التعليقات			
		مكتب السياسات ودعم البرامج؛ مكتب العلاقات الخارجية والتوعية؛ المكاتب الإقليمية؛ مكتب الخدمات	يتم تطوير خريطة الطريق ويُشرع في تنفيذها بحلول تموز/يوليه 2022	1-1 وضع خريطة طريق استراتيجية لتمويل التنمية والشروع في تنفيذها، بما في ذلك: (أ) تنفيذ برنامج لتنمية قدرات المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي

<p>تمشيا مع مجموعة موحدة من الخدمات المالية التي يقدمها البرنامج من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) وإجراء الاتصالات والدعوة لدى الجمهور الخارجي والداخلي؛ (ج) واستحداث نظام لتتبع مساهمة البرنامج الإنمائي والجهات المعنية الأخرى في "القفزة النوعية".</p>	<p>الإدارية/مكتب الموارد البشرية</p>		
<p>التوصية 2 - لا بد للبرنامج الإنمائي، ضمن سياق تطويره لنهج أكثر استراتيجية في إنجاز عمله التمويلي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، من أن يوحد أيضا عروضه وأدواته العديدة حتى يوفر قدر أكبر من الوضوح ويعزز التوظيف ضمن المجالات التقنية الاستراتيجية، ليتجاوز بذلك القيود والموارد البشرية المتصلة بالمشاريع، ويصل إلى الموارد المتسقة مع الطلب والحاجة.</p>			
<p>جواب الإدارة:</p>			
<p>يقبل البرنامج الإنمائي تمام القبول بهذه التوصية. وهو يلاحظ أن العمل جار بالفعل لاستقاء الخدمات والأدوات من مختلف المشاريع والبرامج وتوحيدها ضمن مجموعة من العروض على نطاق المؤسسات. وسيؤطر هذا العمل خريطة الطريق على النحو المبين فيما يتعلق بالتوصية 1، وهو من شأنه أن يسفر عن حافضة تتسم بمزيد الوضوح والفعالية والتكامل. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الإنمائي يدرك أن استعراض حافضة تمويل أهداف التنمية المستدامة بشكل دوري أمر أساسي للحفاظ على أهمية عرضه ضمن سياق دولي معقد وسريع التغير، وإلى أنه يعترم بالفعل زيادة وتحسين قدرته على الاستجابة للفرص والتحديات الناشئة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التركيز في التوصية 2 على الانفصال عن أطر الموارد المتوافقة مع المشاريع لا يمكن المضي فيه إلا ضمن إطار التحدي المؤسسي الأكبر المتمثل في تحقيق التوازن المناسب بين التمويل من الموارد العادية (الأساسية) والتمويل من الموارد الأخرى (غير الأساسية)، الذي يعمل البرنامج الإنمائي بالفعل على إثارته في الحوارات مع الدول الأعضاء.</p>			
1-2 انظر الإجراء 1-1	انظر الإجراء 1-1	انظر الإجراء 1-1	
<p>التوصية 3 - ينبغي زيادة توضيح نهج إطار التمويل الوطني المتكامل للتأكد من إمكانية إدماجه ضمن النظم الحكومية كمنصة استثمارية، ومن عدم النظر إليه على أنه مجرد إجراء لوضع الميزانيات. وينبغي لهذه العملية أن تتضمن على سبيل الأولوية توسيم الميزانيات ودعم إصدار السندات السيادية، وأن تعزز الإنصاف في المالية العامة.</p>			

جواب الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي بهذه التوصية ويلاحظ مع التقدير اعتراف التقييم بالدور الرئيسي للبرنامج في دعم إطار التمويل الوطني المتكامل وتنفيذه (النتيجة 8). فخلال فترة الجائحة، واجه البرنامج الإنمائي، بسبب عمله الجيد بشأن الأطر، زيادة كبيرة في طلبات الدعم المقدمة من الحكومات الراغبة في إنشاء هذه الأطر لأجل تعبئة جميع مصادر التمويل - العامة منها والخاصة؛ والدولية والمحلية - ومواءمتها مع استراتيجياتها للتنمية المستدامة ومع خططها في مجال تحقيق الانتعاش. وبما أن أكثر من 70 حكومة تقوم الآن بوضع الأطر المتكاملة، سيعمل البرنامج الإنمائي مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية (بما في ذلك عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية) من أجل تعزيز التوجيهات القائمة بشأن وضع الأطر. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من التوصية، سيواصل البرنامج الإنمائي العمل مع الجهات الشريكة لتزويد الحكومات بخيارات شتى تمكنها من إعطاء الأولوية لأدوات مالية بعينها، سواء كانت عامة أو خاصة. وستكون هذه القرارات محددة من قبل الحكومات وموجهة لسياقات خاصة، وهي ستشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إصدار السندات السيادية وتوسيم الميزانيات. وسيعمل البرنامج الإنمائي أيضا مع الجهات الشريكة لتزويد الحكومات بخيارات تتعلق بالسياسة العامة للتمويل، مثلا فيما يتعلق بالخطط المسطرة في مجال الإنصاف وعدم ترك أحد خلف الركب. بيد الأولويات الإنمائية الوطنية تعود في نهاية المطاف إلى الحكومات في ضبطها ضمن خططها الإنمائية الوطنية.

ولكفالة تعزيز التوجيه المنهجي وتوافر الخيارات بشأن مختلفة الأدوات المالية ونهج السياسة العامة، سيشترك البرنامج الإنمائي مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحكومي إيطاليا والسويد في إنشاء مرفق يوفر الموارد التقنية والمالية التي قد تطلبها البلدان. وأخيرا، وفيما يتعلق بالاقتراحات (التوصية 3) الداعية إلى ربط الإطار ربطا وثيقا بتهج التمويل الإنمائي الأخرى من أجل ضمان الاستعادة من أوجه التآزر، يدعم البرنامج الإنمائي بالفعل البلدان التي أعطت الأولوية ضمن أطرها لمسألة تمويل المساهمات المحددة وطنيا (يشكل تغير المناخ أو الطاقة أولوية ضمن ثلثي استراتيجيات التمويل المدعومة بواسطة العملية)، وهو سيستفيد من هذه التجربة عبر المرفق الجديد للعمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وسائر الجهات الشريكة الأخرى من أجل وضع إرشادات بشأن تعميم مراعاة المناخ ضمن أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

1-3 إطلاق مرفق إطار التمويل الوطني المتكامل (مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحكومي إيطاليا والسويد) لتوفير الموارد التقنية والمالية التي قد تطلبها البلدان من أجل المضي قدما في تنفيذ الأطر بقيادة البلدان، بما في ذلك خيارات لتمويل أولويات	نيسان/أبريل 2022	مكتب السياسات ودعم البرامج		
---	------------------	----------------------------	--	--

			السياسة العامة (مثل المناخ والإنصاف وعدم ترك أحد خلف الركب) وخيارات بشأن أدوات تمويلية مثل إصدار السندات وتوسيم الميزانيات
<p>التوصية 4 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يوسع نطاق طموحه في مجال تعبئة الموارد المحلية. وينبغي أن يشمل ذلك صياغة عرض معزز بشأن الضرائب، مع النظر في الدعوة إلى الضرائب التصاعدية ودعمها، ودعم الضرائب الموجهة، مع التركيز على قطاعات محددة يمكن فيها تحقيق مكاسب عالية الأثر.</p> <p>جواب الإدارة:</p> <p>يقبل البرنامج الإنمائي تمام القبول بهذه التوصية. فقد أسهم عمله مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مفتشي الضرائب بلا حدود بالفعل في تعبئة إيرادات ضريبية إضافية تتجاوز 1,5 مليار دولار. وتبين النتائج التي تحققت حتى الآن أن أثر هذا العمل يمكن أن يتوسع، مثلما يشير التقييم إلى ذلك في النتيجة 11. ويقوم البرنامج الإنمائي بالفعل بتنفيذ إجراءات لتوسيع نطاق طموحه بشأن تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال عرض معزز بشأن الضرائب، فضلا عن النظر في قضايا الإنصاف والاستدامة البيئية عن طريق مبادرة جديدة بعنوان "الضرائب لأجل أهداف التنمية المستدامة". وسيطلق البرنامج في عام 2022 مبادرة موسعة بعنوان "الضرائب لأجل أهداف التنمية المستدامة" كجزء من محفظة موحدة، وذلك بمراعاة توصيات التقييم، وبدعم مالي من جهات مانحة محتملة منها حكومتا فنلندا والنرويج. وسيشمل البرنامج تقديم الدعم للحكومات في استخدام الضرائب كأداة لجمع الإيرادات وكأداة للسياسة العامة، على حد سواء، وذلك من أجل توجيه السلوك نحو النتائج المرجوة المتصلة مثلا بالمناخ والثقافة والمجتمع، فضلا عن تشجيع استراتيجيات نمو جديدة وأكثر استدامة.</p>			
		مكتب السياسات ودعم البرامج	بحلول شهر حزيران/يونيه 2022
			1-4 الإطلاق الرسمي للمبادرة الجديدة المعنونة "الضرائب لأجل أهداف التنمية المستدامة"، واستحداث عرض معزز للبرنامج الإنمائي بشأن الضرائب.

التوصية 5 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستند إلى خبرته الأولية في دعم إصدار السندات السيادية، وأن يصوغ عرضاً مميزاً بشأن تمويل السندات السيادية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وأن يربط نظم الإبلاغ الوطنية بنظم الإبلاغ المعززة للاستثمارات في مجالات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة.

جواب الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي تمام القبول بالتوصية 5. وكما أشار التقييم، سيواصل البرنامج الإنمائي صياغة عرضه المميز بشأن أدوات الدين السيادية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. وكجزء من هذا العرض، سيتم توطيد الصلات بالعمل الأوسع نطاقاً الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في مجال المالية العامة، بما في ذلك توسيم الميزانيات وتتبعها وفقاً للأهداف. وفيما يتعلق بربط نظم الإبلاغ الوطنية بنظم الإبلاغ المعززة عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، يدرك البرنامج الإنمائي ضرورة تجاوز الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، التي تواجه بالفعل تحديات بسبب افتقارها إلى المتانة في ربط الاستثمار بالأثر. فلا بد من وجود أداة أقوى ومنكاملة تركز على الممارسة والإدارة من أجل الاستفادة بالكامل من الفرص التي يجلبها الاستثمار في البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، مع العمل في الوقت نفسه على تبييد الشواغل المتعلقة "بالتموه الأخطر" و "التمويه بشأن أهداف التنمية المستدامة"، وبذلك بتمهيد الطريق نحو الاستثمار المتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. ويدرك البرنامج الإنمائي أن معايير أثر أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تسفر عن النتائج الموصى بها، نظراً لنجاح التجارب السابقة مع الحكومات والمؤسسات المالية التي استخدمت المعايير في إصدارها للسندات المتوافقة مع الأهداف. ولذلك، سيواصل البرنامج الإنمائي تزويد مصدري السندات بالمعايير من أجل تعزيز نزاهة أسواق السندات المتوافقة مع الأهداف وتجنب "التمويه"، على أن يتم إيلاء اهتمام خاص للدعوة بوضوح إلى دور المعايير الفريد خصائصها وتطبيقها باعتبارها متميزة عن مبادرات الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة.

وفي هذا الصدد، تسجل الإدارة أن التقييم يسيء فهم معايير أثر أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. فالمعايير تذهب إلى أبعد من الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة حيث تحرص على أن تكون الإدارة الداخلية وعمليات صنع القرار بشأن الاستثمارات متسقة مع أهداف التنمية المستدامة. وتلك النهج التي يبدو أن المعايير تكررها (النتيجة 12) ليست أدوات مركزة على الإدارة، وهي لم توضع في إطار أهداف التنمية المستدامة. وبما أن معايير أثر أهداف التنمية المستدامة هي المعايير الوحيدة في السوق التي تتعامل مع "الممارسة" أو "صنع القرار" وتتنظر في الترابط بين هذه الأهداف، فإنها تشكل أفضل بديل لبناء أنظمة الإبلاغ القوية التي يمكن أن تزيد من طلب المستثمرين على السندات المتعلقة بالأهداف (التوصية 5). ومن خلال التركيز على العملية وعلى كيفية اتخاذ القرارات، تساعد تلك المعايير على تعويض بعض أوجه القصور في نظم التتبع المنعزلة في الإبلاغ عن الأهداف، التي يمكن أن تحجب وتقلل من شأن الآثار الطويلة الأجل (الفصل 2). وأخيراً، وبالحرص على تكامل الأهداف من خلال عملية صنع القرار وعدم اعتبارها بمثابة متطلبات لإعداد التقارير لا غير، يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يثبت، إمكانية تحقيق إدارة أثر أهداف التنمية المستدامة على نطاق الأسواق، مما يدعم الخروج من دائرة الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة وما يمثله هذا الإبلاغ من مخاطر بشأن "التمويه الأخطر" و "التمويه بشأن الأهداف". لذلك، سيواصل البرنامج الإنمائي العمل مع جميع الجهات الفاعلة في السوق من أجل اعتماد تلك المعايير.

<p>1-5 استعراض وتعزيز العرض المقدم من البرنامج الإنمائي بشأن تمويل السندات السيادية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما يشمل الروابط مع الدعم الأوسع الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للمالية العامة، ومنه توسيم الميزانيات ومعايير أثر أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>أيلول/سبتمبر 2022</p> <p>مكتب السياسات ودعم البرامج</p>		
<p>التوصية 6 - يحتاج البرنامج الإنمائي إلى صياغة عرض في مجال التمويل المناخي يستند إلى خبرته الكبيرة في تنفيذ المشاريع التي تزيل المخاطر وتستقطب الاستثمار المناخي. وسيطلب الهدف المتمثل في دعم حصول 500 مليون شخص على الطاقة النظيفة استراتيجية محددة لتعبئة التمويل من أجل ضمان قدرة البرنامج الإنمائي على الإنجاز وتحصيل التمويلات من الجهات الفاعلة الأخرى. وينبغي مواصلة تطوير أعمال توسيم الميزانيات مناخيا وزيادة إدراج الدعم الموجه للمساهمات المحددة وطنيا ضمن عرض البرنامج الإنمائي بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة.</p>			
<p>جواب الإدارة:</p> <p>يقبل البرنامج الإنمائي تمام القبول بالتوصية 6 ويؤكد على أنه يعكف بالفعل على وضع خريطة طريق لجمع التمويل من القطاعين العام والخاص وإزالة مخاطر أمام الاستثمار بالقدر المطلوب لأجل ربط 500 مليون شخص بنظم الطاقة، وذلك على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 وفي تعهد شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. وسيتم وضع خارطة الطريق بالاشتراك مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ومع أطراف شريكة أخرى، وهي ستستند إلى حافظلة التمويل المناخي الكبيرة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باعتمادات قدرها 1,9 مليار دولار في 150 بلدا)، ولا سيما برنامج الشبكة المصغرة في أفريقيا. وسيتم ضبط خارطة الطريق وإثبات الجدوى من أجل تصميم مرفق تمويل مختلط جديد للحصول على الطاقة ولإستخدام الكهرباء بشكل إنتاجي أخضر. وسيسعى هذا المرفق إلى توفير الآليات المالية المناسبة لإزالة المخاطر حتى يتم الدفع بنسق الاستثمار على نطاق واسع والمساهمة في سد النقص الحاصل في الإمداد بالطاقة.</p>			

<p>6-1 وضع خارطة طريق، في إطار مركز الطاقة المستدامة الذي أنشئ حديثاً، وذلك من أجل حشد التمويل من القطاعين العام والخاص وإزالة المخاطر أمام الاستثمار بالقدر المطلوب لأجل ربط 500 مليون شخص بنظم الطاقة.</p>	<p>تشرين الأول/أكتوبر 2022</p> <p>مكتب السياسات ودعم البرامج</p>		
<p>التوصية 7 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يسعى إلى القيام بدور ترويجي أقوى وأكثر استراتيجية في التأثير على سياسات تمويل التنمية من خلال تفاعله على الصعيد العالمي مع الوكالات المتعددة الأطراف والمنتديات الحكومية الدولية، وعلى الصعيد الوطني من خلال التفاعل مع الحكومات.</p>			
<p>جواب الإدارة:</p> <p>يسعى البرنامج الإنمائي إلى الاضطلاع بدور ترويجي أقوى وأكثر استراتيجية في التأثير على سياسات تمويل التنمية من خلال تفاعله على الصعيد العالمي مع الوكالات المتعددة الأطراف والمنتديات الحكومية الدولية. فعندما يضع البرنامج الإنمائي خريطة طريق لتشجيع أجل توفير استثمارات بمبلغ 1 تريليون دولار في أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار تفعيل الخطة الاستراتيجية الجديدة، سيجري مشاورات واتصالات مع مختلف الأطراف المعنية، بما فيها تلك المذكورة في التوصية 7. وسيشمل ذلك مواصلة الاستثمار في مسار التمويل التابع لمجموعة العشرين من خلال الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، وأيضاً التفاعل مع المؤسسات المالية الدولية بشأن مجالات السياسات الاستراتيجية لتمويل التنمية (لأسيما مع الفريق المعني بالمؤسسات المالية الدولية والفريق المعني بالمشاركة في السياسات الاستراتيجية). وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل عبر مختلف المكاتب والوحدات الإقليمية للدعوة إلى وضع سياسة مالية ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وأخيراً، لا بد من تسجيل أن أي "مكاسب كبيرة" يحددها البرنامج الإنمائي يجب أن ترتبط بوضوح بمجالات الخطة الاستراتيجية وأن تكون مدفوعة بالطلب القطري. وعلى الرغم من الدور الرئيسي الذي يؤديه البرنامج الإنمائي في مجال الدعوة، فإنّ المسائل المتصلة بتعبئة الموارد المحلية، ومنح حقوق السحب الخاصة، وممارسات الإقراض التي تتبعها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، هي مسائل سياسية أعمق تتطلب عملاً جماعياً من جانب كلّ من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية ومجالس هذه المؤسسات وحملة أسهمها وجماعات المصالح الأخرى.</p>			
<p>ويتخذ هذا البرنامج بالفعل العديد من الخطوات نحو كفاءة الاستدامة. وفي العديد من البلدان، وفي إطار التجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية، يعمل البرنامج على توسيع منابر الحوار المبتكرة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية على التأثير على السياسات والبرامج الحكومية ذات الصلة، بالتزامن مع العمل مع القطاع الخاص للاستفادة من إمكاناته في الاستثمار ودعم الاستدامة على الصعيد المحلي. ومن ثم تساعد هذه المنابر على تعميم حفظ البيئة في عملية صنع القرار على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وقد استثمر البرنامج بشكل منهجي في تنمية قدرات الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المدني على الصعيدين المحلي والوطني باعتبار ذلك استراتيجية أخرى لتحقيق الاستدامة البيئية. وفي كل عام، يستثمر أكثر من 70 في المائة</p>			

من البرامج القطرية لبرنامج المنح الصغيرة في شكل من أشكال تمكين الجهات المتلقية للمنح، وبناء شبكات التواصل، وتعبئة المجتمعات المحلية. ومع استراتيجيته البرنامجية، يتبع برنامج المنح الصغيرة نهجا طويل الأجل ومستمرًا ومتعدد المراحل في الإشراك المباشر للمجتمعات المحلية واللقنات التي كثيرًا ما تتعرض للتهميش الاجتماعي (النساء، والشعوب الأصلية، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة) في جميع مراحل دورة مشروع المنح: التصميم، والتنفيذ، والرصد والتقييم. وهذا ما يمكن المجتمع المحلي من ملكية الأفكار ويحافظ على المكاسب التي تحققت منها. ومع التركيز على زيادة إدماج الأفرقة القطرية التابعة لبرنامج المنح الصغيرة في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في التجديد السابع لموارد المرفق وما بعده، سيتم الحفاظ على استدامة النتائج من خلال الربط بالسياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة، وكذلك عبر التوسيع من خلال برامج ومشاريع أكبر تقودها الجهات المانحة والحكومات.

		انظر الإجراء 1-1	انظر الإجراء 1-1	1-7 انظر الإجراء 1-1
--	--	------------------	------------------	----------------------